A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/6 (Prog. 10)
23 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون

الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١

البرنامج ١٠ - البيئة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
البرنامج ١٠ - البيئة		١٠-١ - ١٠-٣٢	٢
البرامج الفرعية:			
١٠-١	الإدارة والاستخدام المستدامان للموارد الطبيعية	١٠-٥ - ١٠-١٦	٣
١٠-٢	الإنتاج والاستهلاك المستدامان	١٠-١٢ - ١٠-١٦	٤
١٠-٣	بيئة أفضل لصحة الإنسان ورفاهيته	١٠-١٧ - ١٠-٢٠	٦
١٠-٤	التعامل مع العولمة والبيئة	١٠-٢١ - ١٠-٢٤	٦
١٠-٥	الخدمة والدعم العالميان والإقليميان	١٠-٢٥ - ١٠-٣٢	٨

300596 300596 96-12934

9612934

١٠-١ يتمثل التوجه العام للبرنامج، الذي يكون من مسؤولية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في توفير القيادة والتشجيع على الشراكة في العناية بالبيئة عن طريق إرشاد الأمم والشعوب لتحسين نوعية حياتها وإعلامها وإتاحة الإمكانيات لها دون أن تنال من نوعية حياة الأجيال المقبلة.

١٠-٢ وسيتركز النهج الواسع، الذي سيتبعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على وضع ونشر تقييمات، وتحليل خيارات السياسة العامة، وإسداء المشورة بشأنها والمساعدة في بلورة استراتيجيات إدارية.

١٠-٣ ولاية برنامج البيئة مستمدة من قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، الذي أنشئ بموجبه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة شؤون البيئة، وصندوق البيئة. وقد أوكلت الجمعية العامة بقرارها ١٩٧/٣٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ مسؤولية التنسيق بين الوكالات في مجال البيئة، الى لجنة التنسيق الإدارية وأوكلت الى برنامج الأمم المتحدة للبيئة مسؤوليات معينة عن تقديم التقارير. كما أن الفقرات من ٢١ الى ٢٣ ومن ٣١ الى ٣٤ من الفصل ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٢ والذي أقرته الجمعية العامة بقرارها ١٩١/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وسعت نطاق ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة وعززتها.

١٠-٤ ومن المنتظر أن يكون البرنامج قد أنجز في نهاية الفترة المشمولة بهذه الخطة ما يلي:

(أ) تقديم دعم فعال لصنع القرار على الصعيد الحكومي الدولي من خلال تقييمات دورية وتنبؤات علمية، والعمل على بلوغ توافق دولي وإقليمي في الآراء بشأن الأخطار البيئية الرئيسية والردود عليها؛

(ب) تعزيز الإدارة السليمة بيئيا للموارد من خلال ترتيبات دولية وإقليمية؛

(ج) القيام، عن طريق الخيارات والمشورة المتعلقتين بالسياسة العامة، بمساعدة الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والجهات الأخرى في إدماج البعد البيئي في عملية التنمية المستدامة وفي تعزيز حماية البيئة؛

(د) إرهاف الوعي العام وزيادة القدرة على الإدارة البيئية وإعداد ردود قطرية وإقليمية ودولية على أخطار التدهور البيئي؛

(هـ) تحقيق مزيد من الفعالية في تنسيق الشؤون البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة.

البرنامج الفرعي ١٠-١ الإدارة والاستخدام المستدامان للموارد الطبيعية

١٠-٥ سيركز هذا البرنامج الفرعي، الذي يتولى تنسيق شؤونه المنسق التنفيذي لشؤون الموارد الطبيعية في شعبة البرنامج، على المجالات التالية: موارد المياه العذبة والموارد الساحلية والموارد البحرية؛ والموارد البيولوجية؛ وموارد الأراضي.

١٠-٦ ويقدر أن ثلث سكان العالم سيعانون من نقص مزمن في المياه في عام ٢٠٢٥ نظرا لازدياد الطلب على مياه الشرب الذي سينجم عن ازدياد عدد السكان، ولتدني نوعية المياه الذي سينجم عن التلوث، وتنامي احتياجات الصناعات والزراعة المتزايدة الاتساع. وسيكون سكان المناطق القاحلة وسكان المناطق الساحلية والمدن العملاقة الذين ستتزايد أعدادهم بسرعة هم أكثر الناس معاناة من نقص المياه. وسيترتب على ازدياد شح المياه مع ما يصحبها من تدن في نوعيتها آثار عالمية واسعة النطاق على صحة الإنسان، وإمكانيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المتأثرة بذلك، وموارد المياه العذبة والموارد البحرية، والتنوع البيولوجي، وقد يسبب ذلك نزاعات دولية على حقوق المياه. وقد أخذ تلوث المياه العذبة يتزايد في شتى أرجاء العالم تاركا آثاره في أماكن كثيرة على نوعية مياه الشرب، وسلامة المياه العذبة، والنظم الايكولوجية البحرية الساحلية. وللدورات الهيدرولوجية للمياه العذبة صلة لا تنفصم بالنظم البحرية كما أن للمشكلات التي تُحدق بأحواض الأنهار أثرا شديدا على البيئة الساحلية والبيئة البحرية. ويمثل التلوث الناجم عن مصادر برية في الوقت الحالي المشكلة الأوشك حدوثا والتي ستؤثر على الموارد البيولوجية المائية والتنوع البيولوجي.

١٠-٧ وتتمثل الأهداف، في مجال موارد المياه العذبة والموارد الساحلية والموارد البحرية، في تعزيز الأعمال المنسقة دوليا للتخفيف من المشكلات العالمية المشتركة التي تحدق بالموارد المائية، ولا سيما برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، وتوسيع نطاق المناطق المشمولة باتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية لتشمل أحواض الأنهار التي تصب فيها؛ وإعادة تصميم خطط العمل مع التركيز على الإدارة المتكاملة لأحواض الأنهار والمناطق الساحلية؛ وربط خطط العمل الحالية لإدارة أحواض الأنهار والبحيرات والمناطق البحرية بوحدات إدارية ترتبط بها ارتباطا عضويا؛ ونشر منهجيات حماية المياه العذبة وتجميع مصادرها، بما في ذلك إعادة التدوير، بغرض زيادة الموارد المالية المتاحة، ولا سيما في المناطق القاحلة؛ وكفالة أن تقوم الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه والبحيرات والمناطق البحرية على أساس تقييمات سليمة علميا وواقعية وذات صلة بالسياسة العامة.

١٠-٨ ويقوض النقص المتسارع في التنوع البيولوجي فرص التنمية المستدامة في شتى أرجاء العالم ويضعف الموارثات والأنواع والنظم الايكولوجية التي تشكل موارد ونظم دعم هامة لرفاهية الإنسان. ويتمثل التحدي في الوقوف على الأسباب والآثار الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية للتغيرات في التنوع البيولوجي؛ وفي تطوير وسائل استراتيجية لاستخدام عناصر التنوع البيولوجي بطرائق لا تؤدي الى تدهورها على المدى الطويل ولكنها تسهم في ذات الوقت في زيادة وظائف الانتاج التي يقوم عليها تقدم الإنسان.

١٠-٩ وتتمثل الأهداف، في مجال الموارد البيولوجية، في تعزيز ودعم تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي وتوفير الخدمات المؤسسية للاتفاقية وغيرها من الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛ والقيام، على صعيد السياسة العامة، باستحداث وسائل للإدارة المتكاملة للموارد البيولوجية، بما في ذلك أوجه السلامة البيولوجية وفقا لاتفاقية التنوع البيولوجي؛ وتعزيز ودعم البرامج الإقليمية وشبه الإقليمية لحماية الموارد البيولوجية، بما في ذلك النظم الايكولوجية العابرة للحدود؛ وتعزيز قدرة الحكومات على وضع تشريعات بيئية وطنية وإعداد مشاريع لتقديمها الى مرفق البيئة العالمية من أجل تمويل الدراسات وخطط العمل القطرية؛ والعمل على وضع وتنفيذ استراتيجيات لحماية النظم الايكولوجية البحرية والنظم الأيكولوجية للمياه العذبة ومواردها الحية واستخدامها على نحو مستدام.

١٠-١٠ ويمثل تدهور الأراضي الجافة مشكلة بيئية ملحة عالمية النطاق تهدد بالخطر بليون نسمة في ١١٠ بلدان أكثرها في المناطق النامية. ويقدر أن ثلث سطح الأرض يضم أراضي جافة عانى ثلاثة أرباع منها من شكل ما من أشكال تدهور الأراضي. ويقع تدهور الأراضي أيضا في المناطق المناخية الأكثر رطوبة. ولتدهور الأراضي أسباب معقدة شتى تشمل الآثار التي يخلفها الجفاف والفيضان؛ وسياسات التوسع الزراعي والحراجي والحضري غير المستدام؛ والضغط السكاني وضغط الفقر؛ والحقوق غير المواتية لحيازة الأراضي؛ وعدم تقدير موارد الأراضي حق قدرها؛ واختلالات الأسعار؛ وعمليات اجتماعية واقتصادية أخرى متعددة.

١٠-١١ وتتمثل الأهداف، في مجال موارد الأراضي، في تحسين تقييم متصل بالسياسة العامة لتدهور الأراضي الجافة؛ وزيادة الدعم المقدم على صعيد السياسة الدولية لوضع برامج عمل قطرية وشبه إقليمية وإقليمية؛ وإرهاف الوعي العالمي بمسائل الأراضي الجافة والتصحر؛ ودعم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا، والمساعدة في إعداد مشاريع لتقديمها إلى مرفق البيئة العالمية من أجل تمويلها وذلك في مجال تدهور الأراضي المتصل بمجالات الاهتمام الرئيسية لمرفق البيئة العالمية.

البرنامج الفرعي ١٠-٢ الانتاج والاستهلاك المستدامان

١٠-١٢ سيركز هذا البرنامج الفرعي، الذي يتولى تنسيق شؤونه المنسق التنفيذي لشؤون الانتاج والاستهلاك المستدامين في شعبة البرنامج، على المجالات التالية: الانتاج الأنظف؛ وأثر استخدام الطاقة على البيئة؛ وأنماط الانتاج والاستهلاك المستدامين بيئيا.

١٠-١٣ تؤدي الاتجاهات الراهنة في نمو السكان والصناعة إلى زيادة تراكم النفايات والملوثات وإلى الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية. ويتعين، إذا ما أريد تحقيق التنمية المستدامة، توجيه عمليات الانتاج والمنتجات والخدمات نحو أنماط جديدة سواء من أجل التخفيف من الإجهاد البيئي أو من أجل تحقيق انتاجية صناعية أكفأ. وسيتطلب هذا وضع واستخدام أدوات جديدة على صعيد السياسة العامة والإدارة في القطاعين الحكومي والصناعي على حد سواء، وكذا وضع واستخدام تكنولوجيات سليمة بيئيا، مع التركيز على التكنولوجيات الأكثر نظافة وأمانا، التي تمنع التلوث وتستخدم المواد الخام بفعالية.

١٠-١٤ وفي مجال الانتاج، تتمثل الأهداف في تقييم الاتجاهات العالمية والإقليمية في أنماط الانتاج الصناعي وتحديد السياسات العامة والاستراتيجيات للانتاج الأنظف؛ وتوفير إمكانية أفضل لوصول البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى المعلومات عن تكنولوجيات الانتاج الأنظف؛ وبلوغ توافق دولي في الآراء بشأن المسائل المتعلقة بأنماط الانتاج المستدام ومدى الاستجابة لها؛ ودعم وتحفيز مراكز الانتاج النظيف الوطنية وشبه الإقليمية والإقليمية والمساعدة في تنمية القدرات الوطنية والمحلية للتأهب للحوادث التكنولوجية والرد عليها؛ وتوفير الخدمة الفعالة لاتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، وبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، واتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها.

١٠-١٥ والطاقة عنصر رئيسي من عناصر التنمية الاقتصادية. غير أن لانتاجها واستهلاكها آثارا قصيرة الأجل وطويلة الأجل على البيئة. لذا ينبغي للقطاعين الحكومي والصناعي مضاعفة الجهود من أجل وضع سياسات مستدامة للطاقة، واستحداث تكنولوجيات لانتاج واستخدام الطاقة على نحو كفؤ اقتصاديا وسليم بيئيا. وتتمثل الأهداف، في هذا المجال، في توسيع نطاق نشر المعلومات عن التكنولوجيات الكفؤة في استخدام الطاقة وعن أثر استخدام الطاقة على البيئة؛ والعمل على بلوغ توافق في الآراء بين موردي الطاقة ومستخدميها على الصعيدين العالمي والإقليمي بشأن السياسات العامة للطاقة السليمة بيئيا؛ والمساعدة في إعداد مشاريع بشأن تخفيف أو إزالة الآثار السلبية لتغير المناخ من أجل تقديمها إلى مرفق البيئة العالمية لتمويلها؛ وتوفير الدعم المؤسسي الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

١٠-١٦ ويكمن السبب الرئيسي لاستمرار تدهور البيئة العالمية في النمط غير المستدام للاستهلاك والانتاج ولا سيما في البلدان الصناعية، الأمر الذي يزيد من تفاقم الفقر وعدم الانصاف. وينبغي للتدابير التي تتخذ على الصعيد الدولي لحماية البيئة وتعزيزها أن تأخذ في الاعتبار التام الاختلالات الراهنة في الأنماط العالمية للاستهلاك والانتاج. كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص للطلب على الموارد الطبيعية الناجم عن الاستهلاك غير المستدام وللاستخدام الكفؤ لهذه الموارد بما ينسجم مع هدف تقليل الاستنفاد وخفض التلوث. وتتمثل الأهداف، في هذا المجال، في الإسهام في فهم العلاقة بين الانتاج والاستهلاك؛ وفي تشجيع الحوار بين البلدان المتقدمة النمو بشأن أنماط الانتاج والاستهلاك المستدامين بيئيا؛ والعمل على تبادل المعلومات عن نظم الانتاج والاستهلاك المستدامين.

البرنامج الفرعي ١٠-٣ بيئة أفضل لصحة الانسان ورفاهيته

١٠-١٧ ستتركز أهداف هذا البرنامج الفرعي، الذي يتولى تنسيق شؤونه المنسق التنفيذي لشؤون صحة الانسان ورفاهيته في شعبة البرنامج، على المجالات التالية: خفض أثر المواد الكيمائية والنفايات السمية؛ وتحسين ممارسات الإدارة البيئية في المناطق الحضرية؛ والتخفيف من آثار التغير البيئي والطوارئ البيئية.

١٠-١٨ يهدد تزايد كميات المواد الكيمائية السمية والنفايات الخطرة البيئة وصحة الانسان فيما تفتقر بلدان عديدة إلى المعلومات والموارد والخبرة الفنية اللازمة لكفالة الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيمائية والنفايات. وتتمثل الأهداف في تيسير الوصول إلى ما يلزم من بيانات عن المواد الكيمائية لتقييم وخفض وإدارة الأخطار الصحية والبيئية؛ ورصد وتقييم الاتجاهات والآثار العالمية للنفايات الخطرة؛ ووضع مبادئ توجيهية بشأن الخيارات المناسبة بيئيا لإدارة النفايات الخطرة؛ والعمل على إعداد وتنفيذ صك دولي ملزم قانونا بشأن الموافقة المسبقة عن علم فيما يتعلق بالمواد الكيمائية الخطرة في التجارة الدولية والمساعدة على وضع صك عالمي بشأن الملوثات العضوية الثابتة.

١٠-١٩ يعيش عدد متزايد من سكان العالم في المناطق الحضرية التي تشهد الظروف الاجتماعية والسياسية فيها تدهورا سريعا واستمرار تدهور البيئات الحضرية لن تضعف من صحة السكان ورفاهيتهم فحسب ولكن سيحد أيضا من قدرة مراكز حضرية كبيرة على مواصلة دورها كقوى دافعة للنمو الاقتصادي. وتتمثل الأهداف، في هذا المجال، في تقييم آثار التلوث البيئي في المناطق الحضرية وأثر ذلك على صحة الانسان ورفاهيته؛ وترويج الاستراتيجيات المبتكرة لتحسين التخطيط والإدارة البيئيين من خلال برنامج المدن المستدامة وتنفيذ الصيغ المحلية لجدول أعمال القرن ٢١؛ وتسهيل نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا للتعامل مع إدارة مياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة وموارد المياه العذبة للمناطق الحضرية.

١٠-٢٠ ويتعرض معظم السكان للخطر من جراء تغير المناخ. ويتراوح هذا بين التغير العالمي، مثل استنفاد طبقة الأوزون، وبين التعرض لعوامل مؤذية في البيئة المنزلية. كما أن الحوادث والطوارئ البيئية تقع بوتيرة متزايدة مما يعرض الموائل الطبيعية والبشرية لإجهاد حاد. وهناك حاجة ملحة إلى تقييم نطاق وشدة الأخطار الناشئة مؤخرا وإلى دراسة أساليب التنبؤ بالطوارئ البيئية، وكذا إلى استنباط ما يلزم من آليات غير قضائية أكثر ابتكارا لتجنب النزاعات البيئية ولا سيما في منطقة تشاطر استخدام الموارد الطبيعية. وتتمثل الأهداف، في هذا المجال، في وضع استراتيجيات للرد على الأخطار والطوارئ البيئية وفي التخفيف من آثار التغير البيئي والطوارئ البيئية.

البرنامج الفرعي ١٠-٤ التعامل مع العولمة والبيئة

١٠-٢١ سيركز هذا البرنامج الفرعي، الذي يتولى تنسيق شؤونه المنسق التنفيذي لشؤون العولمة في شعبة البرنامج، على المجالات التالية: التجارة والبيئة، والاقتصاد البيئي، والقانون البيئي.

١٠-٢٢ أخذت عولمة التجارة والسياسات النقدية والمالية والأسواق الرأسمالية وأنماط الاستثمار تعيد تشكيل الهياكل الاقتصادية وعوامل الانتاج ووفورات الحجم واعتبارات أخرى. وفي ذات الوقت تتعزز الردود الوطنية والدولية على التدهور البيئي المتزايد. ويوجد توافق دولي في الآراء على ضرورة كفالة أن تضم التغيرات الهيكلية الحاصلة في النظام الاقتصادي الدولي الواقع الأيكولوجي وأولويات السياسة العامة للبيئة. وما زالت هناك تحديات كبيرة في مجال التقييم العملي والاقتصادي والقانوني والبيئي لدى تحديد الآثار الأيكولوجية للعولمة الاقتصادية. وتتمثل الأهداف، في هذا المجال، في تعزيز التقييم البيئي للسياسات الاقتصادية الدولية؛ وفي تحسين التحليل البيئي، على مستوى الاقتصادين الجزئي والكلي، لفعالية السياسات البيئية ونسبة فوائدها إلى تكاليفها، وفي إيضاح العلاقات بين التشريعات البيئية الدولية والإقليمية والوطنية والاتفاقات التجارية الدولية والإقليمية.

١٠-٢٣ أوصى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بإدراج العوامل الأيكولوجية في الأولويات الاقتصادية باعتبارها مطلبا أساسيا للتنمية المستدامة. وقد تم، منذ انعقاد المؤتمر، إحراز تقدم في تحديد الصلات بين أعراض التدهور البيئي والاختلالات السعرية الكامنة وراء ذلك والأسباب الاقتصادية الأخرى. ومع ذلك، فما زالت الفجوة واسعة بين التحليل النظري والتطبيق العملي لاقتصاد البيئة. وما زالت هناك تحديات منهجية وتقنية تتمثل في تحديد مدى حدة المشاكل البيئية؛ واختيار الأدوات الاقتصادية المناسبة؛ والوقوف على الاحتياجات الخاصة لفرادى البلدان؛ واستيعاب الآثار البيئية الخارجية؛ وتعديل أسعار السوق لتعكس العوامل البيئية؛ وزيادة فعالية تقييم الآثار البيئية؛ وربط التقييم البيئي بالأدوات الاقتصادية؛ وبناء قدرة تقنية وقدرة للمعلومات ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ واستخدام الأدوات الاقتصادية البيئية بفعالية في التخطيط البيئي والاقتصادي. وتتمثل الأهداف، في هذا المجال، في زيادة تطوير الأدوات الاقتصادية البيئية وتيسير استخدامها، بما في ذلك التقييم، والمحاسبة المتعلقة بالموارد الطبيعية، وتقييمات الآثار البيئية، وتعبئة الموارد لدعم التنمية السليمة بيئيا.

١٠-٢٤ يؤثر التغير البيئي على المشاعات العالمية، كما أن آثار التدهور البيئي، نظرا للعولمة، تقع بعيدا عن المصدر الأصلي للتغير. وردا على تدهور المشاعات العالمية والإقليمية وتنظيما للتغير البيئي في شتى أرجاء العالم، فقد وضعت القوانين الدولية والوطنية كأداة أساسية لإدارة البيئة على الصعيدين الوطني والدولي. وزاد جدول أعمال البيئة الموسع الحاجة إلى نظم قانونية ومؤسسية أكثر تعزيزا وكفاءة لتلبية المتطلبات المتعلقة بدمج البيئة والتنمية. وتتمثل الأهداف، في هذا المجال، في توفير إطار قانوني لتيسير تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ولا سيما من أجل مواصلة تطوير القانون البيئي الدولي الرامي إلى تحقيق التنمية المستدامة؛ وفي زيادة تعزيز المساعدة التقنية والقانونية والمؤسسية التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتطوير وتنفيذ القانون البيئي؛ بما في ذلك التشريعات البيئية الوطنية.

البرنامج الفرعي ١٠-٥ الخدمة والدعم العالميان والإقليميان

١٠-٢٥ سيركز هذا البرنامج الفرعي، الذي هو من مسؤولية شعبة السياسة العامة والعلاقات الخارجية، وشعبة الإعلام والتقييم في الميدان البيئي والمكاتب الإقليمية، على التقييم البيئي العالمي؛ وعلى توفير المعلومات لصنع القرار وتخطيط الأعمال؛ وعلى خدمات المعلومات البيئية؛ وعلى الوعي العام والتثقيف والوصول إلى الفئات الرئيسية؛ ودعم التعاون الإقليمي وشبه الإقليمي.

١٠-٢٦ يُلبي برنامج الأمم المتحدة للبيئة الحاجة إلى أن يبقي قيد الاستعراض الدائم حالة البيئة العالمية ويقدم إنذارا مبكرا بالأخطار البيئية. ويتم القيام بذلك من خلال إعداد تقييمات عالمية وإقليمية لحالة البيئة وتقديم الدعم لانتاج هذه التقييمات التي تشمل دراسة القوى المحركة والتفاعلات الاجتماعية والاقتصادية. والهدف من ذلك هو تحسين الوصول إلى المعلومات لصنع القرار وتعزيز قدرات البلدان النامية على استخدام هذه المعلومات.

١٠-٢٧ والبحث العلمي ضروري لفهم عمل النظم الطبيعية التي تحدد في نهاية المطاف القدرة الاستيعابية للأرض والأساس الأيكولوجي للتنمية المستدامة. ومن الضروري بذل جهد علمي دولي متضافر لدراسة الروابط البالغة الأهمية في الغلاف الحيوي. وينبغي إشراك الخبرة الفنية المحلية في هذا الجهد وأن يقوم به، متى أمكن، أفرقة متعددة التخصصات من الشبكات و/أو مراكز البحث الإقليمية. وعليه يكون الهدف هو العمل على إجراء بحوث علمية محددة الهدف ذات صلة بالسياسة العامة في المجالات البيئية البالغة الأهمية، مع التركيز بصفة خاصة على المناخ والتنوع البيولوجي والمياه وتدهور الأراضي.

١٠-٢٨ وما زالت الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية آخذة في الاتساع في توفر البيانات البيئية ونوعيتها واتساقها والتوحيد القياسي لها والوصول إليها، بما يضعف إلى حد خطير قدرات البلدان النامية على صنع قرارات عن علم بشأن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. كما أن هناك افتقارا عاما في القدرة، ولا سيما لدى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على المعالجة المتعددة القطاعات للبيانات وعلى تحويلها إلى معلومات مفيدة عن الآثار البيئية المتراكمة وعلى توزيعها على المستعملين الوطنيين والإقليميين. وعليه يكون الهدف هو تقوية الآليات الوطنية والدولية الحالية لمعالجة المعلومات وتبادلها ولتقديم المساعدة التقنية ذات الصلة بما يكفل القيام على نحو فعال ومنصف بإتاحة المعلومات التي يتم إنتاجها على الصعيد المحلي وصعيد المحافظة والصعيدين الوطني والدولي، مع مراعاة السيادة الوطنية وحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة.

١٠-٢٩ هناك حاجة إلى كفالة أن تتوفر للمجتمع الدولي إمكانية الوصول المنسق والحر لموارد المعلومات لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة وكذا للمعلومات البيئية عموما. ومن الضروري في ذلك السياق أن ييسر برنامج الأمم المتحدة للبيئة سبل الوصول إلى المصادر الفريدة للبيانات والمعلومات وأن يشجع على سد الفجوات في مجال المعلومات. وعلاوة على ذلك، يتعين تحسين التنسيق بين الأنشطة المعنية بالبيانات والمعلومات

البيئية والديمغرافية والاجتماعية والإنمائية، كما يتعين تحقيق الاتساق بين آليات إدارة المعلومات وإيصالها. وعليه يكون الهدف هو تصميم وتنفيذ نظام منسق لتبادل المعلومات البيئية الدولية.

١٠-٣٠ وتبرز الحاجة أيضا إلى وضع سياسات عامة كاملة ومتسقة في ميدان البيئة وكذا إلى إجراء تنسيق كاف في البحوث المتعلقة بالسياسة العامة وتنفيذها، وتتمثل الأهداف، في هذا المجال، في وضع توصيات وردود على صعيد السياسة العامة فيما يتعلق بالقضايا البيئية الناشئة والأحداث الرئيسية؛ وتشجيع التعاون بين الاتفاقيات الدولية والإقليمية في ميدان البيئة؛ ووضع سياسات بشأن نوع الجنس والبيئة والعمل على تنفيذها؛ وتشجيع وتعزيز التعاون البيئي مع المؤسسات المالية الدولية وفيما بينها؛ والأخذ بزمام المبادرة في التنسيق على صعيد المنظومة في ميدان البيئة على مستوى السياسة العامة.

١٠-٣١ وللتثقيف والوعي أهمية بالغة في ترويج التنمية المستدامة وتحسين قدرة الناس على معالجة القضايا البيئية. فهما ضروريان على الصعيدين البيئي والخلقي لتحقيق الوعي والتقييم والمواقف والمهارات والسلوك بما تنسجم مع التنمية المستدامة، وكذا المشاركة العامة الفعالة من قبل جميع الفئات في صنع القرار. ويكمن حل المشكلات البيئية في نهاية المطاف في تغير السلوك أو بتغيير الفرد سلوكه عن وعي. وتتمثل الأهداف، في هذا المجال، في زيادة فهم القضايا البيئية واستخدام التكنولوجيات الناشئة في مجال المعلومات لتشجيع مشاركة الأفراد والمجتمعات المحلية في صنع القرار؛ والمساعدة على الشراكات والتحالفات الاستراتيجية مع الفئات الرئيسية، بما في ذلك الأوساط العلمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص؛ والتشجيع على حسن المواطنة البيئية على صعيد الفرد.

١٠-٣٢ واستجابة للاهتمامات والمصالح البيئية الجغرافية المختلفة، تنشئ أو أنشأت مجموعات من البلدان هي أطرا إقليمية وشبه إقليمية للتعاون. وتوفر هذه الأطر آليات فعالة لتنفيذ الاتفاقات البيئية العالمية ولمعالجة مشكلات معينة مشتركة بين الدول المشاركة. ويتمثل الهدف في تعزيز ودعم أطر التعاون الإقليمية وشبه الإقليمية، بما في ذلك تقديم الخدمات الاستشارية إلى الحكومات بناء على طلبها.

- - - - -